قرأت لك

د. مجدي الامين نورين
إدارة البحوث والتنمية

الفجوة التقنية وآثارها الاقتصادية في الدول الإسلامية

إن التطور التقني يعتبر من أهم عوامل النمو على كافة الأصعدة، الاقتصادية منها والاجتماعية والعسكرية وغيرها، وذلك نظراً لعدة اعتبارات: أولها: إن إنتاجية العامل لم تعد مرتبطة بعدد ساعات العمل التي يستطيع تقديمها، بل أصبحت مرتبطة وبشكل رئيسي بمجموعة المعارف التي يمتلكها والوسائل التقنية المتاحة له من آلات ومعدات وغيرها. مما زاد الصلة بين التكنولوجيا والعمل كعنصر من عناصر الإنتاج. ثانياً: التأثير الإيجابي للبحث العلمي على الموارد الطبيعية. ثالثاً: الارتباط الوثيق بين التكنولوجيا وعنصر رأس المال، فلم يعد تراكم رؤوس الأموال هو المحدد الأساسي للقدرة التنافسية، حيث نرى أن أكبر الشركات الصناعية مهددة دائماً في السبق التكنولوجي لها وإخراجها من سوق المنافسة العالمية من قبل شركات جديدة تمتلك أفكار إنتاجية جديدة.

اشار الكاتب في بداية بحثه إلى إنّ اتساع دائرة استخدامات التكنولوجيا كأهم عنصر من عناصر الإنتاج، واحتكار الدول الصناعية لها بموجب حقوق الملكية، في ظل وضع القيود لانتقال هذه التكنولوجيا للدول النامية بصفة عامة والدول الإسلامية بصفة خاصة، وعدم وجود قانون اقتصادي دولي ينظم عملية تبادل وانتقال وتوطين التكنولوجيا، يعتبر من الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى ازدياد الفجوة التقنية بين الدول الصناعية والدول النامية، وبالتالي تعطل مسيرة تطورها ونموها.

وفي شرحه لعوامل اتساع الفجوة، ذكر الكاتب بأن هناك ما يقارب الخمسين دولة من العالم العربي والإسلامي يفصل بينها وبين الدول المتقدمة فجوة تقنية وعلمية شاسعة لا تحتاج لبرهان يدلل عليها. وإنّ الدول المتقدمة ترى في ذات التقدم التقني والعلمي الذي وصلت إليه ذروة التهديد

* المؤلف أ. د. عطية بن عبد الحليم صقر أستاذ بقسم الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة - جامعة أم القرى 9 / 5 / 1429 هـ الموافق لـ 14 / 5 / 2008م

والخطورة فيما إذا وصلت إليه غيرها من بلدان العالم الثالث، سواء أكان هذا التقدم التقني في المجال الصناعي أم الذريّ أم العسكري أم غيره.

لذا فان الدول المتقدمة تفرض قوانين احتكارية صارمة على أي منتج علمي وتقني تقوم بإنتاجه، وتعرقل أي عملية لتوطينه خارج حدودها أو إنتاج مثيل له من قبل غيرها.

وفي الحديث عن أسباب تزايد الفجوة التقنية أشار الكاتب إلى انه يمكن التمييز بين نوعين من العوامل (داخلية) و (خارجية) و تتفرع كل منها إلى فرعين (مادية) و (غير مادية). تمثلت العوامل الداخلية غير المادية في قصور الفهم من الأفراد والحكومات على حد سواء لأهمية العلم وأبعاده، رغم أنّ معظم الدول المتخلفة هي من الدول التي تدين بدين الإسلام، الدين الذي قدّس العلم ومجّده وحث على طلبه بكل الوسائل والسبل، فيما تمثلت العوامل الداخلية المادية في غياب الإدارة السياسية الواعية لإحداث التنمية بطرقها الصحيحة، فضلاً عن تزايد الفقر والأمية وذلك بسبب سوء التوزيع والتوظيف للموارد الطبيعية التي تذخر بها وغياب السياسات الاقتصادية المستقرة والأهداف الإستراتيجية التنموية بعيدة المدى و ضآلة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير التقني، بل وانعدامه أحياناً. هذا بالإضافة لضعف الربط بين المؤسسات العلمية من جامعات ومعاهد ومراكز بحث علمي وبين المؤسسات الإنتاجية، واعتماد الدراسات في دور العلم على النواحي النظرية، وانعدام التنسيق والتعاون الجاد والمثمر فيما بين الدول المتخلفة مما أدى إلى تفتيت النتائج والأهداف وتكرار التجارب وعدم الاستفادة من المنجز منها.

وقد تمثلت العوامل الخارجية غير المادية: في حالة العجز النفسي الذي يدفع الكثير من صانعي القرار ومتخذيه في الدول النامية إلى اليأس من أي نهضة تقنية نتيجة لمقارنة وضع بلادهم بوضع البلدان المتقدمة من الناحية التقنية، كذلك ارتباط مصالح الدول الكبرى المتقدمة بترسيخ حالة التجزئة القائمة في دول العالم الإسلامي والعربي، وإذكائها لروح التناحر والفتن فيما بينها، لتواصل سيطرتها عليها بتفتيتها ودعم حالة عدم الاستقرار فيها.

أما بالنسبة للعوامل الخارجية المادية لاتساع الفجوة التقنية، فيرى الكاتب أن منظمة التجارة العالمية المنشأة بموجب اتفاقية مراكش في 15 إبريل 1994 تعتبر أبرز عامل مادي خارجي يكرس الفجوة التقنية بين الدول الإسلامية والدول المتقدمة، من حيث كونها آلية لضمان تنفيذ الدول الأعضاء لاتفاقيات التجارة متعددة الأطراف المشهورة باسم جات 1994 (GAAT) [1] ومن بينها اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية الواردة بملاحق اتفاقات التجارة المشار إليها.

ومن هنا نجد أنّ قانون حماية الملكية عندما يفرض على اختراع ما ليس سوى طريقة شرعية (بالأعراف الدولية) لاحتكاره وأنّ المنظمة من خلال سهرها على تطبيق هذه الاتفاقية تكرس الفجوة التقنية بين الدول النامية الإسلامية والدول المتقدمة.

في التحليل الاقتصادي لاثر اتساع الفجوة اشار الكاتب إلى وجود خمس عوامل ذات بعد اقتصادي هام تؤثر في اتساع الفجوة التقنية بين الدول المتقدمة والدول الإسلامية،على النحو الآتي:

1- General Agreement for Trade and Tariff.

أولاً: عدم القدرة على المنافسة وانخفاض الصادرات السلعية:

مما لا شك فيه، أنّه لا وجود للمنافسة الحقيقية إلا من خلال الإبداع والجودة، الأمران اللذان تدعمها التكنولوجيا المولدة للفكر الإبداعي والقدرة على التجويد.

هذا المنطق هو ما دفع الشركات الصناعية الكبرى للاهتمام بالبحث والتطوير العلمي، فهي تعرف تماماً أنّ أي فكرة جديدة لأي منافس جديد قد تشكل تهديد حقيقي لاستمراريتها. فتعكف على مواصلة البحث العلمي، الذي يضمن لها الحصول على وسائل إنتاجية ذات كفاءة تقنية عالية، وبالتالي تبقى السلع ذات الكفاءة التقنية الأقل في الإنتاج حبيسة حدود أوطانها، بل ربما لا تستطيع أن تدفع عن نفسها شبح المنافسة حتى في أسواقها المحلية.

ثانياً: استمرارية حالة التخلف وبعثرة جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

عندما نقوم بدراسة تحليلية لواقع الأمة العربية الراهن، وما تعانيه من تخلف وفقر، ونتساءل عن السبب، فإننا لا نجد الإجابة إلا في التخلف التكنولوجي الذي تعاني منه. وإنّ استمرار حالة الركود والتخلف العلمي والتقني مع النمو المتسارع جداً للمعلومات وللتكنولوجيا سيؤدي إلى زيادة الفقر والتخلف بمعدلات متزايدة.

فالأمة العربية تتمتع بمساحات زراعية واسعة، ورؤوس أموال كبيرة، وموارد بشرية كثيفة، إذاً فالسبب يكمن في عدم وجود الفكر المبدع القيادي القادر على الموائمة بين هذه الموارد. وحتى في حال وجود هذا الفكر المبدع القادر على قيادة عملية التنمية، وقدرته على القيام بالبحث العلمي، فإنه غالباً يغادر بلاده تلقاء الدول المتقدمة، نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي تحيط به.

كما أنّ التخبط في السياسات الاقتصادية، وغياب استراتيجيات وخطط بعيدة المدى، وارتباط الكثير من القوانين والأنظمة بمصدريها، وتغيرها مع تغيرهم، كل ذلك يدفع بالباحثين والمفكرين إلى الهجرة خارج بلادهم. وبالتالي تراجع القدرة على استثمار الموارد المتاحة من أراضي ورؤوس أموال وموارد بشرية، ومن ثمّ بعثرة وتشتيت أي عملية تنموية.

وقد اقترح الكاتب عدد من الحلول لعلاج مشكلة الفجوة التقنية:

- التحليل الدقيق لواقع التكنولوجيا الموجودة في كل دولة من الدول الإسلامية، بما ينطوي عليه هذا التحليل من وصف لما هو كائن، ومقارنته مع الإمكانيات المتاحة من الموارد المختلفة.

- تخصيص حد أدنى كافي في كل الدول إسلامية للإنفاق على متطلبات البحث العلمي والتقني ونقل التكنولوجيا، وربط مراكز الأبحاث والدراسات بالقطاعات الإنتاجية، وأيضاً تخصيص حد أدنى للأنفاق على التعليم بما يضمن تطويره بشكل دوري مستمر.

- بناء إستراتيجية تقنية إسلامية تقوم على أربعة عناصر هي: المحاكاة والتقليد، وتراخيص التصنيع،التطويع والإضافة ومحاولة تغيير عناصر العملية الإنتاجية والتطوير الانتقائي للتكنولوجيا الوطنية.

- تعزيز آليات التعاون بين مراكز الأبحاث والمنشآت الصناعية في الدول الإسلامية، بما يؤمن لها التكامل في النواحي الاقتصادية والتقنية المختلفة، وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي وإلى التصدير والمنافسة في الأسواق العالمية.